

## فجر جمهورية جديدة

توطئة :

مما لا مرء فيه أن وفاق الطائف كان إسهاماً مهماً في خدمة قضية السلام في لبنان المنكوب . فقد سجل في واقع الأمر قفزة عملاقة إلى الأمام في طريق الحل للمشكلة اللبنانية .

في الواقع أن اتفاق الطائف كان أساسياً ، ولو لم يكن كافياً ، في السعي إلى إشاعة سلام ناجز ومستقر في لبنان . فالسلام يبقى عصبياً ، وكذلك الاستقرار ، ما دام العدوان الإسرائيلي مستمراً على لبنان . من هنا فإن التركيز على دور الطائف في عملية السلام يجب ألا يحجب الحقيقة ، وهي أن هذه العملية لا بد أن تبقى عرضة للإنتكاس ما لم يتمكن لبنان من استعادة سيادته على أراضيه كافة .

لقد كان لبنان هدفاً لاعتداءات إسرائيلية متواصلة بلغت ذروتها أولاً في الإجتياح الذي نفذته إسرائيل عام ١٩٧٨ ، ثم مرة أخرى في الحرب التي شنتها عام ١٩٨٢ . وما زالت أجزاء حيوية من جنوبي لبنان ترزح تحت الإحتلال منذ الإجتياح الأول .

قضى القرار ٤٢٥ ، الذي أصدره مجلس الأمن الدولي في أعقاب الإجتياح الأول ، بالإنسحاب الإسرائيلي الفوري وغير المشروط من جميع الأراضي اللبنانية . وما زال هذا القرار ، بعد مضي إثني عشر عاماً على صدوره ، معلقاً لا يلقي أدنى إكتراث من الدولة المعتدية .

إن لبنان يرى سبيل الحل بطلب الدعم الفاعل من الأمم المتحدة والقوى الدولية الكبرى في الضغط على إسرائيل للإنصياح للإرادة الدولية والرضوخ لقرارات الأمم المتحدة .

يشعر اللبنانيون هذه الأيام أنهم يعيشون لحظة تاريخية في تطور حياتهم الوطنية ، تقترن بفرصة طال انتظارها للخروج من حال اضطرت فيها صورة كيانهم الوطني إلى حال تتسم بوضوح الهوية الوطنية . ولا ريب في أن اتفاق الطائف كان أبرز المعالم على الإطلاق في طريق هذا التحول الجذري .

منطلق التقييم :

في الواقع أن اتفاق الطائف لم يسفر فقط عن إنهاء أزمة ماحقة ، وإنما أيضاً عن إطلال حقبة جديدة كلياً في حياة لبنان السياسية .

قليل الكثير في اتفاق الطائف من قبيل مناقشة نقاط قوته وضعفه ، مزايه ونقائصه ، إيجابياته وسلبياته ، وكذلك مردوده على مستقبل لبنان أو على مستقبل أية مجموعة من مجموعاته ، وسلامة مرتكزاته القانونية والدستورية ، وإئتلافه مع مثل مسلم بها سواء كانت سياسية أم فلسفية أم حتى مجردة .

إنني أحسب نفسي من الذين يعتبرون أن مسيرة الطائف تشكل فرصة فريدة أمام شعب يحضر لاستعادة العافية والأمل .

إن أهم ما في اتفاق الطائف هو بكل بساطة أنه اتفاق .

كان لبنان قبل اتفاق الطائف في مهبّ الريح تحت رحمة صراع عبثي مفتوح ، لو تُرك على غاربه لأدّى حتماً إلى تدمير لبنان الوطن . فجاء اتفاق الطائف ، ولمجرد كونه اتفاقاً ، بما كان لا عوض عنه لتمكين هذا البلد الصغير المنكوب من فرصة استعادة الحياة . من هنا إصرارنا على أن اتفاق الطائف لا يجوز تقويمه بالنظر إلى جزئياته ودقائقه ، وإنما براغماتياً بالنظر إليه كلاً ، في مجموعته ، وتحديدًا باعتبار ما يمكن أن يكون له من دور في السعي المبذول لإنهاء صراع كان لولاه سيظل مفتوحاً .

إجتاز الطائف هذا المحكّ بنجاح باهر . والأكثر من ذلك أن أي بديل له لم يكن متوفراً أو مطروحاً . وهكذا ، فإن اتفاق الطائف كان الخيار الوحيد المتاح لإنهاء إقتتال أخوي كان محتدماً ولإنقاذ وطن وشعب من مصير مشؤوم .

هذا معيار أساسي لتقويم براغماتي ناجح لمسيرة الطائف . وهناك معيار آخر ينبثق من حقيقة أن اتفاق الطائف لم يكن مجرد معادلة لإنهاء صراع مدمر وإنما كان أيضاً إطاراً صالحاً للتطور الديمقراطي السلمي المنتظم في لبنان . من هنا فإن تبني هذا الإتفاق لم يكن من شأنه إنهاء أزمة هوجاء فحسب وإنما أيضاً إختتام حقبة اتسمت بالإنكشاف وانتهت بإنفجار تلك الأزمة إياها .

إن حقبة ما قبل الأزمة كانت حافلة بالمتناقضات والمفارقات : سلام على غير استقرار ، حكومة تتمتع بسلطة وإنما غير فاعلة ، وفرة من الحريات الفردية وسط قحط في الديمقراطية الصحيحة ، إزدهار صاحب يواكبه نمو شاحب ، تنوع في المجتمع على غير كثير من الإنسجام - بعبارة موجزة ، مزيج من الإزدواجيات كانت حصيلته كياناً وطنياً مضطرباً وركيكاً .

لعل الشاهد الأبلغ على تلك الحقيقة كان المقاومة الذاتية والعقيمة للتغيير التي انطبعت بها تلك الحقبة . فالفاصل الزمني بين إعلان الإستقلال سنة ١٩٤٣ ، وبين إصلاحات الطائف سنة ١٩٩٠ لم يشهد تعديلاً دستورياً بنويماً واحداً .

يفترض في الديمقراطية عادة أن تكون صّامّ أمان لأي مجتمع مستقر في مواجهة الضغوط والأوزار التي تترتب على التطور والتغيير . ومن دلالات ضعف الديمقراطية في لبنان أن نظام ما قبل الأزمة لم يكن ينطوي على قدر كافٍ من الليونة يُمكّنه من التجاوب مع الحد الأدنى من التغيير المطلوب لاستباق الأزمة ، وهذا برغم ما عرف به ذاك النظام من إباحة للحريات الفردية .

في وطن يرفل بفيض من الحريات لعل الطائفية ، باعتبارها تعكس سياسة تمييزية فاضحة بين الأفراد والمجموعات ، كانت العامل الأبعد أثراً في تغييب مبدأ تكافؤ الفرص وعرقلة انتظام العمل الديمقراطي . ومن الأهمية

بمكان أن من ضحايا هذه السياسة كان مبدأ المحاسبة في الحياة العامة سواء في ممارسة السياسة أم في الإضطلاع بمسؤوليات الوظيفة ، الأمر الذي كان له سلبات واضحة على العمل السياسي والحكم .

إذا كان لا بد من تقويم مسيرة الطائف من زاوية مستقبلية ، فإن ذلك يجب أن يركز إلى ما تمخى به من توقعات في كونها توفر إطاراً صالحاً للإستقرار والنمو والتطور في الحياة الوطنية في لبنان بوتيرة منتظمة وسليمة ووافية بالغرض ، وذلك على المستويات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية مع المحافظة على حقوق الإنسان في المجتمع في كنف دولة قادرة وعادلة . إن مثل هذا الإطار هو صنو الديمقراطية .

#### التطلعات :

في تقديرنا أن صيغة الطائف ستكون أكثر قابلية للتغيير والتطوير مما كانت صيغة ١٩٤٣ في أي وقت من الأوقات . وهذا يعود لجملة إعتبرات :

أولاً : إن صيغة الطائف ، كما كانت صيغة ١٩٤٣ وكما هي شكلاً أية صيغة دستورية ، تتضمن آلية محددة للتعديل سواء مبدئياً أم إجرائياً .

ثانياً : كان من جرّاء صيغة الطائف خلق مناخ توافقي جديد من العلاقات بين الفئات اللبنانية ، وهذا ينبغي أن يقود إلى قدر أكبر من الإستقرار ومن التفاعل الإيجابي البناء داخل المجتمع وبالتالي إلى الإبتتاح على التغيير المنتظم في النصوص والممارسة .

ثالثاً : فيما كانت وسيلة التغيير بموجب نظام ١٩٤٣ في قبضة الذين كانوا يعتبرون النظام مقدساً في شكله القائم ( وهم كانوا غالباً ما يصرحون بذلك ) ، فإن وسيلة التغيير أضحت عملياً تخضع تبعاً لرؤية الطائف إلى إرادة جماعية تعبر عن قاعدة للرأي أكثر اتساعاً . بعبارة أخرى ، فيما كان نظام ١٩٤٣ جانحاً في صيغة المشاركة على نحو جعل ذوي المصلحة في المحافظة على الوضع القائم يملكون السلطة لاستباق أو استبعاد أي تغيير فيه ( الأمر الذي من شأنه تأييد النظام القائم بكل

شوائبه ) ، فإنه يفترض في صيغة الطائف في المقابل أن تكون قد أنتجت حال توازن أكثر ملاءمة في النسيج السياسي للنظام بحيث ينتفي وجود مراكز قوى في المجتمع يملك أي منها السطوة لوقف أو قطع الطريق على التقدم . ففي عهد ما قبل الأزمة ، أمسى نظام ١٩٤٣ هدفاً قائماً في ذاته للمتشبثين به ، بينما ينظر دعاة اتفاق الطائف ومعتنقوه إلى هذا الإتفاق على أنه مجرد وسيلة لتحقيق الأهداف العليا للمجتمع .

رابعاً : الإفتتاح على التغيير هو من ثوابت الطائف . أما الطائفية ، وهي العقبة الأهم بلا منازع في وجه التقدم منذ الإستقلال ، فقد وضعها اتفاق الطائف على طريق الفصل عن النظام في شكل يؤدي على ما يرتجى إلى إلغائها مستقبلاً . صحيح أن نظام الطائف لم يبلغ الطائفية ولكنه أقرّ صراحة مبدأ التدرج في إلغائها . وهذا ينبغي أن يكون سبباً لتزع فتيل التشنج ولتوطيد الأمل في مستقبل أفضل .

لا يمكن الإستهانة بالقوة الكامنة في اتفاق الطائف وذلك ربما لمجرد كونه اتفاقاً ولد بعد تفاوض لتسوية نزاعات قديمة بالتراضي .

فهذا من شأنه المساعدة على معالجة علّتين من العلل المزمّنة للمجتمع اللبناني ألا وهما الإنكشاف المفرط على التطورات الخارجية وجنوح المؤسسات الوطنية مع الزمن للتفكك وللإنقسام .

فقد كان الإنكشاف ، باعتباره علامة ضعف ، ظاهرة متلازمة مع الصراع الداخلي الذي عصّف بلبنان منذ سنة ١٩٧٥ .

كان لبنان على امتداد عقدين من الزمن سبقا انفجار الأزمة يبدو دوماً على طرف التلقي لأية انعكاسات إيجابية قد تنجم عن تطورات المنطقة ، حتى ولو كان بعضها سلبياً .

وأضحى لبنان في المقابل منذ انفجار النزاع سنة ١٩٧٥ يبدو دوماً على طرف التلقي لأية عواقب سلبية قد تترتب على تطورات المنطقة حتى ولو كان

بعض هذه التطورات إيجابياً .

قبل سنة ١٩٧٥ بوجه عام ، كان أي تطور إيجابي ، مثل فورة في النفط ، مرشحاً لأن ينعكس إيجاباً على لبنان بفضل ما يتميز به من حرية واستقرار نسبي . فكان لبنان يجتذب الكثير من الرساميل والنشاطات الرديفة التي تنشأ نتيجة مثل هذا التطور . وكذلك فإن تطوراً سلبياً مثل حصول انقلاب في مكان ما من المنطقة كان أيضاً مرشحاً لأن ينعكس إيجاباً على لبنان من حيث أن حدثاً كهذا كان كثيراً ما يدفع الثروات المادية والبشرية للهرب باتجاه لبنان .

أما منذ بداية الأزمة عام ١٩٧٥ ، في المقابل ، فإن تطوراً سلبياً مثل الشرخ الذي وقع في الصّف العربي بعد اتفاق كامب دايفد سنة ١٩٧٨ ، كان من شأنه تأجيج التوتر في لبنان من خلال المجموعات التي تدين بالولاء للقوى الإقليمية المتصادمة . وحتى التطور الإيجابي إذا حصل ، كتوقف القتال في حرب الخليج مثلاً ، فكان ينعكس سلباً على لبنان وكان ذلك في هذه الحالة باستمرار المواجهة بين المتصارعين بعد ذلك في لبنان وكالة .

وهكذا في اختصار فإن لبنان ، بعدما استنزفت الصراعات الداخلية مناعته ، أمسى معرضاً لالتقاط أية علة قد تنشأ في أية بقعة من المنطقة . وقد كان هذا الإنكشاف القاتل إنعكاساً للضعف الناتج أساساً عن الصّراع الداخلي المحتدم .

ولا دواء لمثل هذا الواقع بالطبع إلا بعمل توافقي وطني مثل اتفاق الطائف .

ويمكن النظر إلى ظاهرة جنوح المؤسسات الوطنية إلى التفكك على أنها بمثابة الوجه الآخر للعملة عينها . فاستمرار الصراعات أدّى مع الوقت إلى تبعثر الولاءات على خطوط طائفية ، مما أنتج وضعاً بات فيه جمع الأجزاء في وحدة متكاملة أمراً متعذراً في كثيرٍ من الحالات .

ويتعبير مجازي يمكن القول أن الجمع قد لا يكون له حصيلة في حساب السياسة اللبنانية . وهكذا فإن جمع الفئات الطائفية معاً قد لا تكون حصيلته دوماً صورة المجتمع المتناسك ، كما أن جمع المناطق معاً قد لا يعطي دوماً صورة البلد المتحد ، وجمع المؤسسات معاً قد لا تكون حصيلته دوماً صورة كيان الدولة الفاعلة ، وجمع الألوية العسكرية قد لا ينتج في أوقات النزاعات الحادة صورة الجيش المتناسك . وكانت هناك لحظات في ظروف التآزم السياسي عندما كان جمع الوزراء لا يؤدي الى صورة الحكومة المنسجمة . هذه الظاهرة غير الطبيعية مردها إلى أن مؤسسات الدولة معرضة لتأثيرات أمراض المجتمع ، بما فيها الخلافات والنزاعات . وهنا أيضاً يظهر أن عملاً توافقياً وطنياً هو العلاج الوحيد ، وقد كان ذلك في اتفاق الطائف .

من المفترض أن يشكل اتفاق الطائف ، في نصه وروحه ، عاملاً توحيدياً كبيراً وبالتالي أن يساعد على تبديل ذلك الجنوح إلى التفكك بنقيضه ( أي بقوة الوحدة والتناسك ) .

#### ملامح جمهورية جديدة :

يحتفل اللبنانيون الآن بميلاد جمهوريتهم الجديدة . وهم يخامرهم شعور عارم بالبهجة للنهاية التي شهدها لمعاناة شديدة يفترض في العهد الجديد أن يجعلها شيئاً من الماضي ، أملاً في أن تطوى في ثنايا الذاكرة والضمير . الوطنيين ، مصدرراً دائماً للإلهام لمنطلق عقلائي للمستقبل في مواجهة تحديات التطور والتغيير الدائمين .

إذا كان للمرء أن يتفحص توقعات الناس فيما يتعلق بصورة مستقبل دولتهم أو مجتمعهم بعد سنوات فلا بد أن تطالعه رؤى متفاوتة دون أن يتبين تصوراً محدداً مشتركاً ، وهذا أمر طبيعي نظراً للظروف السائدة . ذلك لأن الواقع الذي يجب ألا يغرب عن البال هو أن اتفاق الطائف الذي سوف تتمخض عنه صورة المستقبل هو أقرب إلى الإطار منه إلى الخطة التفصيلية . وهذا بصرف النظر عن عدم وضوح معطيات الوضع الراهن ومزيج المشاعر

والعواطف المتباينة ناهيك عن المواقف الملزمة التي تغرق المجتمع المنكوب وهي جميعاً من شأنها أن تؤثر على النظرة إلى المستقبل . لذا فإن الطائف يبدو أساساً ملائماً لاستخلاص معالم لصورة مستقبلية أكثر منه أساساً لقراءة صورة دقيقة وجزلية .

إن القواعد الموضوعية في اتفاق الطائف للهيكليّة المستقبلية ما هي إلا لتحديد ثوابت أي عمل يتم من أجل بناء هذه الهيكليّة . فهي غير مقصودة لتوفير الحلول النهائية لكل القضايا التي قد تنشأ في سياق النظام الجديد . وهكذا فإن صورة النظام الجديد كما ستتبدّى بعد سنوات من الآن ، سوف تتوقف ، بشكل أساسي على تصميم اللبنانيين وجهدهم عبر مرحلة التكوين المقبلة من حياتهم الوطنية وبخاصة في ترجمة ثوابت الوفاق إلى صيغ وممارسات عملية محددة .

بناءً عليه ، من الممكن رسم معالم النظام الذي يرى النور كما يأتي :

— إن مستلزمات الممارسة الديمقراطية النشطة ، ضمن دولة سيّدة مستقلة ينبغي أن تكون من صلب مرتكزات النظام المؤسسية والسياسية والقانونية .

— يجب أن يكون النظام مفتوحاً بمعنى أن لا بد أن يكون قابلاً للتطور المنتظم والتغيير والتنمية تبعاً لإرادة الشعب في إطار قوانين اللعبة الديمقراطية .

— الحريات وحقوق الإنسان هي من الشروط الملازمة لأي ممارسة ديمقراطية . وهي بالتالي لا بد أن تكون من ثوابت النظام المطبق . مما يعني ضمناً أن التوجه العام للإستراتيجية السياسية في الدولة ينبغي أن يكون مرهوناً بالهدف الأبعد وهو إلغاء الطائفية والبقية الباقية من الممارسات التمييزية في النظام .

— من المسلّم به أن هوية لبنان العربية تشكل مظهراً ثابتاً من مظاهر الجمهورية ، وهي لا بد أن تتجلى في إستراتيجيات الدولة وخططها وسياساتها وممارساتها .

— إن طابع المبادرة الفردية الذي يطبع الإقتصاد اللبناني يبقى سليماً محفوظاً ، مع ما يتلزم معه من حريات أساسية تتعلق بحركة الأموال والتمير الخاص وشتى الحوافز الممكنة للمجهود الفردي بما في ذلك التسهيلات الإدارية .

أما القطاع العام فلا بد في الوقت عينه من تطوير دوره :

أولاً : من أجل تعزيز فعالية الحكومة في السهر على أداء الإقتصاد الوطني وقطاعاته بوجه عام ، ولاسيما استقراره .

ثانياً : من أجل تطوير دور الحكومة في التنمية الإقتصادية والاجتماعية وفق أولويات واضحة بغية تسريع معدل النمو الإقتصادي ، وتحقيق النمط الأمثل لهذا النمو ، وتأمين أوسع توزيع لثمرات النمو وأعدله بين مكونات المجتمع .

يمكن التكهن بعودة النشاط لحركة التمرير بقوة هائلة لفترة طويلة من الزمن في كنف الجمهورية الثانية . ولعل خصوصية لبنان الأبرز في اجتذاب النشاط التمريري ستكون لمدة طويلة حقيقة أن الإقتصاد اللبناني ، بما يتسم به من حرية فردية ، أظهر قدرة مذهلة على تحطّي أقسى التجارب وأعنف الضغوط عبر سنوات الأزمة .

فلقد خرج نظام المبادرة الفردية من تحت الركام سليماً . وهذا لا بد في اعتقادنا من أن يكون ذا أثر كبير في سعي لبنان لإحياء ثقة العالم ، لا بل لتعزيز هذه الثقة ، في طاقة اقتصاده الوطني على المقاومة والتكيف . فليس من تأكيد لطاقت لبنان الواعدة أقوى من الشهادة التي قدمتها تجارب الأزمة ، وهي أن اقتصاداً يستطيع مقاومة عاصفة بهذه القوة لقادر على التصدي لأية تحديات في المستقبل . لله ما أفطعها ، قصة النجاح هذه .

لا مندوحة للبنان ، في سياق تعبئة الموارد اللازمة لتمكينه من تحقيق أهدافه الإعمارية والإغائية ، من اللجوء إلى طلب المساعدات المكثفة من

الخارج ، بما في ذلك ما قد يأتي منها من جانب الدول الصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية وربما المصادر الخاصة . ومن المرتقب أن يكون للإنتشار الإغترابي اللبناني في العالم دور متميز في هذا السبيل . وتُعلّق آمال خاصة على الصندوق العتيد ، الصندوق الدولي لدعم لبنان الذي تتبناه اللجنة العربية الثلاثية ، وبخاصة في إطلاق الجهد الإعماري بداية .

خاتمة :

في حديثنا عن الجمهورية الجديدة كنا نفترض بالطبع أن لبنان سوف يستعيد كامل سيادته على أرضه بما يعني ذلك من إنهاء للإحتلال الإسرائيلي لأجزاء من جنوبي لبنان . فالجمهورية الجديدة تشمل بالطبع كل التراب اللبناني ، بما في ذلك المنطقة الحدودية . والجمهورية ، سواء كانت جديدة أم قديمة ، لن تعرف الإستقرار ولن تكون قابلة للإستمرار مبتورة الأجزاء .

إن ما سبق من نظرة إلى معالم النظام الجديد يوحي بأن الجمهورية الثانية ستكون ، كما ينبغي أن تُرى ، جمهورية التحول التاريخي الكبير ، ليس فقط في خلافة جمهورية سابقة وإنما أيضاً في التمهيد لقيام جمهورية مرتقبة تجسّد تطورات الشعب اللبناني على المستوى الوطني والإنساني في أوسع معانيه .

إننا نتطلع إلى اللحظة التي يتم فيها التحول الكبير المقبل ، وذلك عندما يحل نظام لا طائفي ولا تمييزي محل نظام الطائف المبني على المشاركة .

وهكذا ، فإن الثمار المتوقعة للطائف ، فيما لو أحسن التعاطي معه ، يمكن أن ينجم عنها آثار أبلغ وأعمق على التطور السياسي المقبل في لبنان مما قد توحى به النتائج الآنية .

إن منطلق الطائف قد يكون له وقع على مسار التطورات في العالم العربي لا يقل أهمية عما له من تأثير على سياق الأحداث في لبنان . فمعادلة الطائف أولاً وأخيراً ، ولو أن أبوتها اللبنانية واضحة لا شبهة عليها ، هي مولود عربي

بمعنى معين : فالولادة تمت على أيدٍ عربية ( أيدي اللجنة الثلاثية وسوريا ) ، في غرفة عمليات عربية ( الطائف في المملكة العربية السعودية ) ، وكانت الرعاية الفائقة عند الولادة من الفريق العربي إياه .

إضافة إلى كل ذلك ، فإن منحى الطائف يمكن أن يحتفر موقعاً لنفسه في مسار التطورات العربية المقبلة من حيث أنه أوجد منطلقاً ناجحاً لمعالجة القضايا العربية . فإذا كانت سنة الحياة أن النجاح يوِّلد النجاح ، فإن تاريخ العرب الحديث حافل بالخيبات المتولدة عن خيبات وخيبات ، وذلك إلى أن سجل العرب نجاحاً باهراً في رعايتهم البارعة لعملية الطائف . أما التأييد العالمي الذي لقيه هذا الإنجاز العربي فيتجلى في الإعتراف والدعم المعبر عنهما في شكل واسع على شتى المستويات الدولية .

هذا النجاح مرشح لأن يخلف دمة على الوضع السياسي العربي : فهو قد يفرض نفسه أنموذجاً يتبناه العرب في معالجة قضاياهم مستقبلاً . فإذا تم ذلك فإن منطلق الطائف سوف ينزل في التاريخ على أنه المنطلق المعرب لمعالجة القضية اللبنانية ، الذي عاد فأضحى هو المنطلق الملبّن لمواجهة القضايا العربية .

وهذا يجرد إلى طرح سؤال مهم آخر : إذا كان إطار الطائف مولوداً عربياً ، أليس من الطبيعي أن يكون له تأثير على جوهر الحلول التي قد تطرح للقضايا العربية مستقبلاً ؟ والسؤال الرديف الذي يجب طرحه هو : كيف يمكن لثوابت النموذج اللبناني الذي رعاه العرب التأثير على تفكيرهم حيال مستقبلهم ؟ ثمة مبادئ أساسية مثل الديمقراطية ، الحريات ، المشاركة ، الضوابط المؤسسية والقانونية ، دخلت في نسيج الأنموذج اللبناني . فإلى أي مدى يمكن أن تؤثر هذه العناوين على مسار التطورات والإصلاحات مستقبلاً في شتى أرجاء العالم العربي ؟ ..

هل يكون أنموذج الحل اللبناني يا ترى هو الرائد في حركة التطور المتدرج في العالم العربي ؟ ..

إنني لا أملك الجواب . ولكن لي أمنية أود أن أعرب عنها في الختام :  
هي أن يستلهم اللبنانيون وسائر العرب المأساة اللبنانية لاستخلاص الدروس  
والعبر . إن تجربة لبنان المرّوعة يجب أن تكون مصدر إلهام مستمر للجميع ،  
ليس فقط فيما ينبغي عمله لإنهاء أزمة وطنية ، وإنما أيضاً لتفادي الوقوع أصلاً  
في أزمة وطنية ذات أبعاد إنتحارية كالتّي حصلت في لبنان .

رئيس مجلس الوزراء

سليم الحص

---

- الترجمة العربية لنص المحاضرة التي ألقيت ، بالنيابة ، في مركز كارتر في اطلنطا بتاريخ

. ١٩٩٠/١١/٢٨

- النص الأصلي بالانكليزية . .